الآثار المصرفية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الجزائر

أ. سليم مجلخ

جامعة باجي مختار– عنابة

asalim2424@gmail.com

ملخص:

ظهرت مع بداية القرن 21 أزمة مالية شبيهة بأزمة 1929، حيث نشأت وتطورت من أزمة عقار إلى أزمة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقلت وانتشرت في بقية دول العالم، بعد أن أصبحت أزمة اقتصادية أدت إلى ركود اقتصادي عالمي حاد، تسببت في أزمة بطالة خانقة، وقد اختلفت الآثار الناجمة عن هذه الأزمة باختلاف الدول من حيث متانة وقوة ارتباطها بالاقتصاد الأمريكي والعالمي، وقد انتقلت الأزمة إلى الجزائر كغيرها من دول العالم عبر قنوات غير مباشرة، واختلفت تداعياتها و أثارها باختلاف القطاعات والمجالات.

ونحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الجهاز المصرفي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، النظام المصرفي الجزائري، الآثار المصرفية، الإجراءات المتخذة.

Abstract:

With the beginning of the 21st century, appears a financial crisis similar to the crisis of 1929. It has originated and evolved from the crisis of real estate into financial crisis in the United States, then moved and spread to the rest of the world countries. It led to a sharp global recession that a hard unemployment crisis. Its effects are different according to the countries differences in terms of its power and strength of association with the U.S. economy and the global economy. The crisis has moved to Algeria, through indirect channels, its repercussions and effects have varied according to the sector and domains.

Through this research, we are trying to shed light on the effects of the global financial and economic crisis on the Algerian banking system.
Key words: the global financial and economic crisis, the Algerian banking system, banking effects, the taken procedures.

مقدمة:

ظهرت مع نهاية سنة 2007 وبداية 2008 أزمة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية، وقد انتشرت وانتقلت هذه الأزمة إلى بقية دول العالم بصفة مباشرة و/أو غير مباشرة، وأصبحت بذلك تشكل موضوع نقاش بالنسبة لعامة الناس وخاصتهم من: رجال الدين، السياسيين، الاقتصاديين، الصحافة.... الخ، ويعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات المغلقة في العالم، فارتباطه بالاقتصاد العالمي ضعيف، وبالتالي فانتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إليه كان عبر قنوات غير مباشرة، وقد اختلفت الآراء حول حجم الآثار الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والقطاعات الأكثر تضررا، ويعتبر النظام المصرفي الجزائري غير مرتبط بالاقتصاد الأمريكي والعالمي خاصة في ظل غياب سوق حقيقية للأوراق المالية، ونحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي الإفرازات الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على القطاع المصرفي الجزائري؟ وما هي السياسات والإجراءات المتخذة من قبل السلطات الوطنية لحماية وتفعيل الاقتصاد الوطني عامة والقطاع المصرفي خاصة ؟

فرضية البحث:

نحاول من خلال هذا البحث إثبات صحة الفرضيات التالية:

- تطورت الأزمة وانتشرت عبر مراحل لتصل إلى الجزائر عبر قنوات مباشرة و/أو غير مباشرة؛
- قد يتأثر النظام المصرفي الجزائري بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بدرجات مختلفة ومتفاوتة؛
- يمكن للجزائر أن تعتمد إجراءات وسياسات وقائية للتقليل من مخاطر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة كونها تعالج أحد المواضيع الهامة (الأزمة المالية والاقتصادية العالمية)، من خلال تحديد آليات انتقال الأزمة إلى الجزائر، وآثارها على مختلف الجوانب المرتبطة بالجانب المصرفي وصولا إلى أهم التدابير المنتهجة والمعتمدة من قبل السلطات الجزائرية للتحكم في انعكاسات الأزمة.

أهداف الدراسة: يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- تقديم بعض الجوانب المتعلقة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛
- التعرف على آليات وطرق انتقال الأزمة إلى الجزائر؛
- تقديم النظام المصرفي الجزائري وهيكله؛
- تحديد آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على مختلف المتغيرات والجوانب المصرفية؛
- التعرف على ردود فعل السلطات الجزائرية اتجاه إفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

أهداف الدراسة: يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تقديم بعض الجوانب المتعلقة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛
- التعرف على آليات وطرق انتقال الأزمة إلى الجزائر؛
- تقديم النظام المصرفي الجزائري وهيكله؛
- تحديد آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على مختلف المتغيرات والجوانب المصرفية؛
- التعرف على ردود فعل السلطات الجزائرية اتجاه إفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

أولا: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008

ظهرت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نتيجة لمجموعة من الجذور والتراكمات والبوادر والمعالم التي تفاعلت فيما بينها مشكلة مجموعة من الأسباب التي انفجرت معلنة عن ميلاد أزمة مالية موروثة عن أزمة عقارية ومتطورة إلى أزمة اقتصادية فيما بعد ومنتقلة من أزمة دولة مست الولايات المتحدة الأمريكية إلى

أزمة عالمية مست وتداعت وأثرت على سائر دول المعمورة سواء المتقدمة أو المتخلفة بدرجات متفاوتة الخطورة، ولقد جعلت العالم بأسره يقف مصدوما ومشدودا وحائرا أمام خطورتها وتداعياتها، ففتحت المجال أمام النقاد والسياسيين للإدلاء بآرائهم وإلقاء اللوم على المتسببين فيها، كما فتحت المجال للمسؤولين والرؤساء لتقديم الوعود وبذل الجهود في سبيل احتوائها والتقليل من خطورتها، وفتحت المجال أمام الاقتصاديين والمفكرين لدراستها وتقديم وصفات لعلاجها ومن ثم دخول التاريخ من خلالها، ومهما عبرنا عنها فإننا لن نتمكن من إعطاءها كامل حقها وهذا راجع لتشعبها، تغلغلها، تداخل عناصرها وأسبابها ومسبباتها.

1- انتشار العدوى وانتقال الأزمة وتعممها: بعد أن انفجرت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، أخذت في الانتشار عبر مختلف دول العالم، وذلك بدرجات مختلفة باختلاف الدول وارتباطاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، عبر ترابط الأسواق في ما بينها حسب ما أنتجته العولمة في شتى المجالات المالية والاقتصادية و....الخ، وبالتالي انتقال عدوى الأزمة إلى خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية أمرا لا مفر منه، ضف إلى ذلك الهيمنة الكبيرة التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على سائر دول العالم باعتبارها أكبر قطب اقتصادي عالمي، ومن خلال سيطرتها على مختلف المنظمات التي تعتبر أضلاع العولمة وهي صندوق النقد الدولي الذي يمثل الجانب النقدي والبنك الدولي الذي يمثل الجانب المالي والمنظمة العالمية للتجارة التي تمثل الجانب التجاري، إضافة إلى منظمات أخرى.

وانتشار الأزمة خارج الولايات المتحدة الأمريكية يمر عبر العوامل التالية:[1]

1-1- العامل الأول: ويتعلق بكون الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستورد عالميا حيث تقدر وارداتها بـ 15.5 % من الواردات العالمية، وعليه ظهور بوادر الانكماش والكساد على الاقتصاد الأمريكي سيؤثر على بقية دول العالم من خلال انكماش وتراجع قيمة صادراتها.

[1] فوزية غربي، **أسباب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية والجزائر**، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر لعلوم الإسلامية قسنطينة، 05 – 06 ماي 2009، ص4– 5

2-1- العامل الثاني: ويتعلق بسهولة تعويض الخسارة بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال من خلال قيامهم بالاستثمار في العديد من الأسواق المالية في آن واحد فإذا تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فإنهم يسحبون أموالهم المستثمرة إلى دولة أخرى لتعويض الخسارة أو تفاديها.

3-1- العامل الثالث: ويتعلق بالمخاوف من تقلبات سعر صرف الدولار السلبية مقابل العملات الرئيسية وهذه التقلبات لها شواهد كثيرة وتعني اقتصاديا حدوث خسارة في الاستثمارات بعملة الدولار سواء كانت في الولايات المتحدة نفسها أو خارجها، خاصة في الدول التي تعتمد على سعر صرف ثابت للدولار. وعليه فإن حدوث أزمة مالية في أمريكا سوف تؤدي إلى سحب الاستثمارات من الدولة المرتبطة بالدولار (بسعر صرف ثابت) لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة.

2- تطور الأزمة: لقد مرت الأزمة الحالية بمجموعة من التطورات والتحولات السريعة، وعبر أربع موجات رئيسية تمثلت في أزمة عقار، أزمة مالية، أزمة اقتصادية وأزمة بطالة.

2-1- الموجة الأولى أزمة عقار: ظهرت الأزمة الحالية في بدايتها في شكل أزمة عقار فترعرعت وانتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سمح القانون الأمريكي بتمليك البيوت بالنسبة للفئات المحدودة الدخل عن طريق الاقتراض، الأمر الذي دفع أسعار البيوت إلى الإرتفاع ونفس الشئ بالنسبة للسندات والأوراق المالية المرتبطة بها التي أخذت هي الأخرى منحنى تصاعدي وقد تم تضخيم حجم الديون بالنسبة إلى حجم العقارات فتوسع الاقتصاد الافتراضي على حساب الاقتصاد الحقيقي والانتاجي، فبعد أن بدأت الأزمة في قطاع العقار انتقلت شرارتها لتشمل القطاع المالي (بنوك وبورصات).

2-2- الموجة الثانية أزمة مالية: بعد أن بدأت الأزمة في سوق العقار انتقلت إلى المؤسسات المالية (بنوك وبورصات) فمع انفجار أزمة العقارات أدى ذلك إلى حالة ذعر فتهافت المودعين على سحب أموالهم، مما ولد ضغط على البنوك لتلبية طلباتهم، وتشددت البنوك في منح قروض جديدة فتسبب ذلك في أزمة ائتمان وأزمة سيولة مما أدى إلى ظهور أزمة مالية أصابت القطاع المالي العالمي برمته وأدت لانهيار العديد من البنوك والمؤسسات المالية العالمية.

2-3- الموجة الثالثة أزمة اقتصادية: انتقلت الأزمة من مالية إلى اقتصادية فضربت الإقتصاد الانتاجي الحقيقي من خلال الركود الاقتصادي الناتج عن تراجع معدلات الاستهلاك والنمو العالميين.

2-4- الموجة الرابعة أزمة بطالة: بعد انحسار الأزمتين المالية والاقتصادية بدأت موجة سوق العمل (أزمة بطالة) التي بدأت تعصف بملايين العمال[2] وأدت إلى تقليص عدد العاملين وفرص العمل بسبب تراجع معدلات الإنتاج في الشركات الأمر الذي دفعها إلى تخفيض معدلات الانتاج وتقليص عدد العمال، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في العالم 210 مليون نسمة سنة 2010 بزيادة أكثر من 30 مليون شخص منذ 2007 وتشير الاحصائيات أن أغلب هذه الزيادة كانت في الدول المتقدمة وخاصة بؤرة الأزمة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة الركود إلا أن مشكلة أو أزمة البطالة تحتاج إلى وقت أطول وبالتالي ستكون تكاليفها أكبر[3].

3- قنوات انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى الجزائر: تأثرت الجزائر كغيرها من دول العالم بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وقد انتقلت الأزمة إليها من خلال:

3-1- القطاع المالي: يتكون القطاع المالي من البنوك والبورصات ويعتبر القطاع المالي الجزائري بمنأى عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعدم اندماجه في الاقتصاد العالمي وذلك كما يلي:

3-1-1- البنوك: يرجع سبب عدم انتقال الأزمة إلى الجزائر عبر بنوكها إلى:

- البنوك الجزائرية في معظمها بنوك عمومية لا تمارس عمليات المضاربة؛
- البنوك الجزائرية بنوك تجزئة والقروض التي تقدمها للأفراد لا تتعدى 10% من حافظة البنوك الجزائرية، والعملة الوطنية الدينار غير قابلة للتحويل، إضافة إلى كون جزء كبير من الكتلة النقدية تدور في الاقتصاد غير الرسمي.[4]

---

[2] Hyun-Sung Khang, **surviving the Third Wave**, Journal of Finance and Development, V46, N°4, p 26-27, december 2009.

[3] Mai Chi Dao and Prakash Loungani, The **Tragedy Of Unemployment**, Journal of Finance and Development, V47, N4, p 22-23, December 2010.

[4] عبد الرحمان مغاري، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري**، الملتقى العلمي السابع حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 6.

3-1-2- البورصات: فرص انتقال الأزمة إلى الجزائر عبر قناة البورصة ضعيف لأن:

- لا توجد بالجزائر سوق مالية بمعنى الكلمة؛
- الجزائر مصنفة ضمن الدول المنغلقة من الجانب المالي وليس لها ارتباطات قوية بالأسواق المالية العالمية؛
- الجزائر بلد يعتمد في صادراته على المحروقات، وهي القناة التي تعمل على نقل الأزمة إلى الجزائر، فتأثر أسعار المحروقات وتراجعها بسبب انخفاض الطلب عليها نتيجة الركود العالمي يؤدي إلى تراجع إيرادات الجزائر.

3-2- القطاع الحقيقي: انتقال الأزمة عبر القطاع الحقيقي في الجزائر مرتبط بـ:

- قطاع التجارة الخارجية من خلال انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات؛
- ارتفاع نسب التضخم في الاقتصاديات الغربية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد المؤسسات المرتبطة بها.[5]

ثانيا: هيكل النظام المصرفي الجزائري

1- النظام المصرفي الجزائري وتطوره: ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاماً مصرفياً هشاً فأخذت على عاتقها القيام بمجموعة من الإصلاحات يمكن حصرها في النقاط التالية[6]:

تم ظهور جهاز مصرفي وطني مؤمم في 1966، إصلاح 1971 المتعلق بإزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات، إصلاح 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، إصلاح 1988 المتعلق باستقلالية البنوك، إصلاح 1990 المتعلق بالنقد والقرض، إصلاح 2001 المتعلق بتقسيم

[5] يوم برلماني حول الأزمة المالية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، 30 -06-2009، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.apn-dz.org/apn/arabic/journees_parlementaires/journee_30_06_09/journee_30_06_2009.htm ،
تم الاطلاع على المقال في 2012/06/20

[6] Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, éd 2012, p32 disponible sur le lien électronique :
http://www.algeria.kpmg.com/fr/Documents/Guide%20banque.pdf (05/06/2013).

مجلس النقد والقرض إلى جهازين، إصلاح 2003 الذي أكد على سلطة البنك المركزي النقدية وعلى قوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية، إصلاح 2010 المتعلق بعدم السماح للملكية الأجنبية للمصارف لأكثر من 49 %.

2- هيكل النظام المصرفي الجزائري: يتشكل الجهاز المصرفي الجزائر من مجموعة من البنوك العمومية والخاصة ومؤسسات مالية إضافة إلى مكاتب تمثيل، والشكل رقم 01 يبين تطور هيكل الجهاز المصرفي الجزائري خلال سنة 2011.

ومن خلال الشكل نلاحظ:

- يتكون الجهاز المصرفي الجزائري من 6 بنوك عمومية و 14 بنك خاص، و 7 مؤسسات مالية، و 5 مكاتب التشغيل؛
- تتكون المؤسسات المكونة للجهاز المصرفي الجزائري من البنك المركزي، مجلس النقد والقرض، اللجنة المركزية؛
- تتمثل وظائف المؤسسات المكونة للجهاز المصرفي الجزائري من : قيام البنك المركزي بمهام متعددة نظرا لاستقلاليته، قيام مجلس النقد والقرض بمنح القروض، وقيام اللجنة المصرفية، بدور الرقابة.

3- مكونات الجهاز المصرفي الجزائري خلال سنة 2011: من خلال الشكل رقم 01 نلاحظ أن الجهاز المصرفي الجزائري يتكون من بنوك ومؤسسات مالية ومكاتب تمثيل

3-1- البنوك: هناك 6 بنوك عمومية و 14 خاصة متمثلة في:

البنوك العمومية:

- البنك الوطني الجزائري BNA يتكون من 197 وكالة موزعة وطنيا. أنشأ في 1966؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR يتكون من 290 وكالة وهو الشبكة الأكثر انتشارا، أنشأ في 1982؛
- البنك الخارجي الجزائري BEA يتكون من 91 وكالة تتوزع عبر التراب الوطني، أنشأ في 1967؛
- القرض الشعبي الجزائري CPA يتكون من 139 وكالة، أنشأ في 1967؛

- بنك التنمية المحلية BDL يتكون من 148 وكالة، أنشأ في 1982؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP يتشكل من 223 وكالة، أنشأ في 1964.

البنوك الخاصة:

- Al Baraka Bank Algérie : بنك البركة ويتكون من 25 وكالة، بدأ نشاطه في 1991؛
- Citibank Algérie سيتي بنك الجزائر يتكون من 4 وكالات، تم فتح أول فرع له في الجزائر في 1998؛
- Arab Banking Corporation-Algeria (ABC-Algeria) المؤسسة العربية المصرفية الجزائر تتكون من 18 وكالة، تم فتح مكتب اتصال لها في 1995؛
- Société Générale Algérie الشركة العامة للجزائر ، أنشأت في 2000؛
- BNP Paribas Al Djazaïr بنك باريبا يتكون من 58 وكالة موزعة عبر أكبر المدن الجزائرية، أنشأ في 2002؛
- Natixis Algérie ناتكسيس الجزائر يشمل 12 وكالة موزعة عبر أكبر المدن، أنشأ في سنة 2000؛
- Trust Bank Algeria بنك ترست الجزائر يشمل 12 وكالة، أنشأ في 2002؛
- Gulf Bank Algeria بنك الخليج الجزائر يتشكل من 24 وكالة أنشأ في 2004؛
- Arab Bank PLC-Algeria بنك العرب الجزائر يشمل 4 وكالات، أنشأ في 2001؛
- The Housing Bank for Trade and Finance-Algeria بنك الإسكان للتجارة والمالية يتكون من 5 وكالات، أنشأ في 2003؛
- Fransabank El-Djazaïr SPA بنك فرنسا الجزائر يتكون من وكالتين في وهران، أنشأ في 2006؛
- Calyon Algérie بنك كاليون يشمل وكالة واحدة، أنشأ في 2007؛
- HSBC Algérie (Succursale) فرع الجزائر HSBC يتكون من وكالتين، أنشأ في 2008؛
- Al Salam Bank-Algeria بنك السلام الجزائر SPA يتكون من وكالتين، أنشأ في 2008.

2-3- المؤسسات المالية: توجد سبع مؤسسات مالية وهي:

- La Société de Refinancement Hypothécaire (SRH) : مؤسسة إعادة التمويل الرهني تم اعتمادها سنة 1997؛

- La Société Financière d'Investissement, de Participation et de Placement (SPA) : تم اعتماده في 2001 ولا يشمل وكالات؛

- ALC Arab Leasing Corporation : أنشأت في 2001 وهي أول شبكة للقرض الايجاري اعتمدت في الجزائر تتكون من 3 وكالات؛

- Cetelem Algérie : اعتمدت في 2006؛

- Maghreb Leasing Algérie (MLA Leasing) : توجد بها 5 وكالات، أنشأت في 2006؛

- La Caisse Nationale de Mutualité Agricole « Etablissement financier » (CNMA) الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تمت إعادة هيكلته في جانفي 2009 للعمل كمؤسسة مالية؛

- La société Nationale de Leasing SPA (SNL) : أنشأت في 2011.

3-3- مكاتب التمثيل

- Monte Pashi de Sienne (Italie) (MPS) ايطالي؛

- Union des Banques Arabes et Françaises (France) (UBAF) فرنسا؛

- British Arab Commercial Bank (Grande Bretagne) (BACB) بريطانيا؛

- Banco Sabadell (Espagne) اسبانيا؛

- Crédit Industriel et Commercial (France) (CIC) فرنسا.

ثالثا: الآثار المصرفية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية

1- **الأثر على هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011/2004**: هيكل الودائع يتشكل من ودائع جارية وودائع لآجل وكل منهما تابعة إما للقطاع العام أو الخاص، والجدول رقم 01 يبين تطور هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري.

من خلال الجدول الموالي نلاحظ أن:

- إجمالي الودائع الجارية ترتفع من سنة إلى أخرى حيث انتقلت من 971.3 مليار دج سنة 2004 إلى 3045 مليار دج سنة 2011، لتتراجع سنة 2012 إلى 2896.1 مليار دج، فهي لم تتأثر بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وحتى التراجع الحاصل في 2012 راجع إلى توجه المودعين إلى استثمار أموالهم في شراء سيارات وفي بناء أو شراء مساكن.أما الودائع الجارية الخاصة بالقطاع العام فقد تراجعت سنة 2009 إلى 1426.8 مليار دج متأثرة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية بعد أن ارتفعت خلال الفترة 2008/2004، ثم ارتفعت في 2011 إلى 2005.3 مليار دج، وتراجعت مرة أخرى خلال 2012 لتبلغ 1667.7 مليار دج، وعلى عكس الودائع الجارية الخاصة بالقطاع العام فإن الودائع الجارية الخاصة بالقطاع الخاص قد ارتفعت من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة.
- إجمالي الودائع لآجل ارتفعت خلال فترة الدراسة، أما ودائع لآجل الخاصة بالقطاع العام فقد تراجعت تراجع طفيف خلال سنتي 2007/2006 وهذا بسبب ذعر وخوف المودعين من أثار الأزمة على المديين المتوسط والطويل لكنها واصلت الارتفاع في بقية فترة الدراسة، أما ودائع لآجل الخاصة بالقطاع الخاص فقد أخذت ترتفع من سنة إلى أخرى على طول فترة الدراسة.

تراجع إجمالي الودائع إلى 4552.2 مليار دج سنة 2009 بعد أن كانت 4744.1 مليار دج سنة 2008 وهذا راجع إلى ذعر وتخوف المودعين من نتائج الأزمة على المديين المتوسط والطويل، حيث بلغ معدل نمو إجمالي الودائع قيمة سالبة خلال هذه السنة – 2.6 %.

الجدول رقم 01 تطور هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2012/2004

الوحدة: مليار دج

السنوات / الودائع	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ودائع جارية	971.3	1095.2	1606.3	2395	2777.2	2330.4	2591.4	3045	2896.1
القطاع العام	697.42	773.9	1163.9	1831.7	2056.4	1426.8	1680.7	2005.3	1667.7
القطاع الخاص	273.9	321.3	442.42	563.3	720.8	903.6	910.7	1039.7	1228.4
ودائع لأجل	1443.3	1598.6	1635.8	1746.6	1966.9	2221.8	2515	2777.9	3087
القطاع العام	254.1	365.82	364.45	350.7	394	499.2	579.5	625.6	763.4
القطاع الخاص	1189.2	1232.8	1271.4	1395.9	1572.9	1722.6	1935.5	2152.3	2323.6
اجمالي الودائع	2414.6	2693.8	3442.2	4141.9	4744.1	4552.2	5106.4	5822.9	5983.1
نسبة تغير اجمال الودائع %	-	5.46	9.24	12.2	6.8	2.6-	5.7	6.55	1.35

Sources : Bank of Alegria, bulletin statistique trimestriel, Disponible sur le lien électronique http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_statistique.htm (05/06/2013).

2- الأثر على هيكل القروض الممنوحة خلال الفترة 2012/2004: تختلف القروض الممنوحة وفقا لاختلف آجالها واختلاف القطاع الممنوحة له.

2-1- وفقا لآجالها: تنقسم القروض الممنوحة وفقا لآجالها إلى قروض قصيرة الآجل وقروض متوسطة وطويلة الآجل والجدول رقم 02 يبين تطور القروض الممنوحة وفقا لآجالها خلال الفترة 2012/2004.

الجدول رقم 02 تطور القروض الممنوحة وفقا لآجالها خلال الفترة 2012/2004

الوحدة: مليار دج

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ق ق أ	828.3	923.3	915.7	1026.1	1189.4	1319.7	1311	1363	1394.5
قروض م و ط أ	706.1	856.4	987.7	1179.1	1426.1	1766.8	1957.1	2363.5	2631.3
إجمالي القروض	1534.4	1779.8	1905.4	2205.2	2615.5	3086.5	3268.1	3726.5	4025.8

Sources :

- Bank of Alegria: bulletin statistique trimestriel, N° 06, mars 2009, P 12, Disponible sur le lien électronique : http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_06.pdf (05/06/2013).
- Bank of Alegria : bulletin statistique trimestriel, N° 21, mars 2013, P 12, Disponible sur le lien électronique : http://www.bank-of-algeria.dz/Bulletin_21f.pdf (05/06/2013).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إجمالي القروض والقروض المتوسطة والطويلة الأجل ترتفع من سنة إلى أخرى. في حين أن القروض قصيرة الأجل ترتفع من سنة إلى أخرى مع تراجعات طفيفة خلال سنتي 2006 و2010.

2-2- وفقا لطبيعة القطاع: تنقسم القروض الممنوحة وفقا لطبيعة القطاع إلى قروض القطاع العام وقروض القطاع الخاص وقروض الإدارة المحلية، والجدول رقم 03 يبين تطور القروض الممنوحة وفقا لطبيعة القطاع خلال الفترة 2012/2004.

الجدول رقم 03 تطور القروض الممنوحة حسب طبيعة القطاع الممنوحة إليه خلال الفترة 2004/2012 الوحدة: مليار دج

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قروض القطاع العام	859.3	882.4	847	988.9	1201.9	1485.2	1460.6	1742.4	1875.2
قروض للقطاع الخاص	675.4	897.3	1057	1216	1413.3	1600.6	1806.7	1983.5	2108.6
قروض الإدارة المحلية	0.1	0.1	1.4	0.3	0.3	0.8	0.8	0.7	0.4
الإجمالي	1534.8	1779.8	1905.4	2205.2	2615.5	3086.5	3268.1	3726.5	3984.2
نسبة قروض القطاع الغام %	55.99	49.58	44.45	44.84	45.95	48.12	44.69	46.76	47.07
نسبة قروض القطاع الخاص %	44	50.41	55.48	55.15	54.04	51.85	55.28	53.22	52.92
نسبة قروض الإدارة المحلية %	0.01	0.01	0.02	0.01	0.01	0.0.3	0.03	0.02	0.01

Sources :

- Bank of Alegria, bulletin statistique trimestriel, N° 06, mars 2009, P 13, Disponible sur le lien électronique : http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_06.pdf (05/06/2013).
- Bank of Alegria, bulletin statistique trimestriel, N° 21, mars 2013, P 13, Disponible sur le lien électronique : http://www.bank-of-algeria.dz/Bulletin_21f.pdf (05/06/2013).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان قروض القطاع العام ترتفع من سنة إلى أخرى مع تراجع طفيف خلال سنتي 2006 و2010، أما قروض القطاع الخاص وإجمالي القروض فهي ترتفع على طول فترة الدراسة في حين قروض الإدارة المحلية هي قيم ضئيلة ومتذبذبة بين الزيادة والنقصان، وبالنسبة لقروض القطاع العام تفوقت سنة 2004 فقط على قروض القطاع الخاص.

3- الأثر على أدوات السياسة النقدية: تستخدم السياسة النقدية في حالة الأزمات أدوات هي: (الاحتياطي الإجباري، سعر إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة).

3-1- الأثر على الاحتياطي القانوني: الاحتياطي القانوني هي تلك النسبة من الأموال التي يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بها والجدول رقم 04 يبين تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال الفترة 2012/2004.

الجدول رقم 04 تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال الفترة 2012/2004

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل الاحتياطي القانوني %	6.25	6.25	6.5	6.5	8	8	9	9	11

Sources : Banque D'Algérie, Disponible sur le lien électronique : http://www.bank-of-algeria.dz/ (05-06-2013).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل الاحتياطي القانوني كان ثابتاً في بداية الفترة 2005/2004 في حدود 6.25 % لكن وبداية مع سنة 2006 أخذ في الارتفاع من 6.5 % إلى 11% في 2012، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى رغبة البنك المركزي في احتفاظ البنوك التجارية بأكبر قدر ممكن من الاحتياطات لمواجهة إفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أدت إلى زيادة الذعر والخوف لدى المودعين مما دفعهم إلى زيادة الطلب على السيولة.

3-2- الأثر على معدل إعادة الخصم: يعتبر معدل إعادة الخصم إحدى السياسات التي يستخدمها البنك المركزي من خلال إعادة خصم الأوراق المالية بالنسبة للبنوك قبل تاريخ استحقاقها. وقد تم تثبيت سعر إعادة الخصم عند 4 %[7]، وبالتالي هو لم يتأثر بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

3-3- الأثر على سوق ما بين البنوك: يتدخل البنك المركزي إلى السوق المفتوحة كبائع أو كمشتري حسب الحالة والجدول رقم 05 يبين تطور المعدل السنوي النقدي لسوق ما بين البنوك.

[7] Banque D'Algérie, Disponible sur le lien électronique : http://www.bank-of-algeria.dz/ (05-06-2013).

الجدول رقم 05 تطور المعدل السنوي النقدي خلال الفترة 2012/2004

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المعدل السنوي النقدي %	2.8	1.17	1.14	0.73	0.43	0.23	1.1	1.09	0.58

Sources :

- Bank of Alegria : bulletin statistique trimestriel, N° 06, mars 2009, P 17, Disponible sur le lien électronique : http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_06.pdf (05/06/2013).
- Bank of Alegria : bulletin statistique trimestriel, N° 21, mars 2013, P 17, Disponible sur le lien électronique : http://www.bank-of-algeria.dz/Bulletin_21f.pdf (05/06/2013).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المعدل السنوي النقدي في تراجع خلال الفترة 2009/2004 ثم ارتفع سنة 2010 يتراجع بعد ذلك خلال سنتي 2011 و 2012 ويعود سبب هذا التذبذب في التغيرات التي أفرزتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

4- الأثر على الكتلة النقدية والاحتياطات والديون:

4-1- الأثر على الكتلة النقدية: الجدول رقم 06 يبين تطور المعروض النقدي بمعناه الواسع والنقود وأشباه النقود خلال الفترة 2011/2004، حيث نلاحظ:

- المعروض النقدي بمعناه الواسع يرتفع من سنة إلى أخرى وبالتالي فهو لم يتأثر بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛
- المعروض النقدي بمعناه الواسع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي أخذ في الارتفاع بوتيرة متباطئة بداية من 2008 إلى غاية نهاية فترة الدراسة وبالتالي فهو لم يتأثر بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛
- نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى إجمالي الاحتياطات أخذ في الانخفاض من بداية فترة الدراسة إلى سنة 2010 ليرتفع سنة 2011 ومرد ذلك هو ارتفاع إجمالي حجم الاحتياطات في الجزائر خلال الفترة 2010/2004، وتقلصها خلال 2011. وبالتالي فقد تأثرت نسبة المعروض

النقدي بمعناه الواسع إلى إجمالي الاحتياطات بصفة غير مباشرة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية من خلال تأثيرها على إجمالي الاحتياطات الوطنية؛

- نسبة نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع تراجعت بصفة كبيرة خلال 2009 (3.428 %) بعد أن بلغت 15.673 % سنة 2008 وهذا راجع إلى أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على حجم السيولة؛
- لم تتأثر M_2 بافرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلا بشكل طفيف من خلال التراجع الطفيف في نسبتها خلال الفترة 2011/2010؛
- سعر الفائدة على الودائع وعلى الإقراض مثبتين وبالتالي فهما لم يتأثرا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛

الجدول رقم 06 تطور المعروض النقدي بمعناه الواسع والنقود وأشباه النقود خلال الفترة 2011/2004

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المعروض النقدي بمعناه الواسع (الأسعار الجارية للعملة المحلية) بالتريليون دج	3.486	3.794	4.534	5.616	6.496	6.719	7.545	8.895
المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من اجمالي الناتج المحلي)	56.898	50.599	53.269	59.680	58.826	66.960	62.621	64.635
نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى اجمالي الاحتياطات	1.057	0.875	0.766	0.705	0.679	0.597	0.595	0.637
نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% سنويا).	9.991	8.847	19.498	23.857	15.673	3.428	12.300	17.890
نقود وأشباه نقود M2 (بالأسعار الجارية للعملة المحلية	3.485	3.494	4.534	5.616	6.496	6.719	7.445	8.895
نقود وأشباه نقود M2 كنسبة من اجمالي الناتج المحلي	64.636	62.622	66.961	58.826	59.680	53.268	50.599	56.898

نسبة نقود وأشباه نقود M2 إلى إجمالي الاحتياطات	0.637	0.595	0.596	0.679	0.705	0.766	0.875	1.058
نقود وأشباه نقود M2 (%سنويا)	17.890	12.300	3.428	15.674	23.875	19.499	8.847	9.991
سعر الفائدة على الودائع (%)	1.646	1.937	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75
سعر الفائدة على الاقراض	8	8	8	8	8	8	8	8

Sources : La Banque Mondiale, données, secteur financer, Disponible sur le lien électronique http://data.albankaldawli.org/topic/financial-sector (10/06/2013).

4-2- الأثر على الاحتياطات الدولية: تتشكل الاحتياطات الدولية من احتياطات بدون ذهب واحتياطات مع الذهب، والجدول رقم 07 يبين تطور الاحتياطات الدولية في الجزائر خلال الفترة 2011/2004.

الجدول رقم 07: تطور الاحتياطات الدولية بالذهب وبدون ذهب في الجزائر خلال الفترة 2011/2004 الوحدة: مليار دولار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاحتياطات بما فيها الذهب	45.692	59.167	81.463	114.972	148.099	155.112	170.461	191.369
الاحتياطات بدون الذهب	43.246	56.303	77.914	110.318	143.243	149.041	162.614	182.822

Sources : La Banque Mondiale, données, secteur financier, disponible sur le lien électronique http://data.albankaldawli.org/topic/financial-sector (10/06/2013)..

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع في حجم الاحتياطات الدولية بالذهب وبدون ذهب خلال فترة الدراسة من سنة إلى أخرى، وهي بذلك لم تتأثر بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

4-3- الأثر على الديون قصيرة ومتوسطة والطويلة الآجل: تتشكل الديون من جانبين ديون قصيرة الأجل وهي تنتج عن قروض ممنوحة عادة من قبل صندوق النقد الدولي، وديون متوسطة وطويلة الأجل

وهي تنتج عن قروض ممنوحة من قبل البنك العالمي، والجدول أعلاه يبين تطور حجم الديون القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل خلال الفترة 2012/2004.

من خلال الجدول الموالي نلاحظ تراجع في الديون المتوسطة والطويلة الأجل على طول فترة الدراسة، أما الديون القصيرة الأجل فقد كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث أنها ارتفعت خلال الفترة 2010/2007 متأثرة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، كما تأثرت المؤسسات الأم بالأزمة مما انعكس على قدرتها في منح الإعانات لفروعها حيث تراجعت خلال الفترة 2012/2010 أما إجمالي الديون فقد تراجع من 2004 إلى 2009 لترتفع سنة 2010 متأثرة بزيادة الديون القصيرة الأجل، لتتراجع في بقية فترة الدراسة.

الجدول رقم 08 تطور الديون القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل خلال الفترة 2012/2004 الوحدة: مليار دولار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
د م و ط أ	21.411	16.484	5.062	4.889	4.282	3.921	3.279	2.831	2.116
د ق أ	0.410	0.707	0.541	0.717	1.303	1.492	1.778	1.142	1.158
اعانات المؤسسات الأم لفروعها في الجزائر	-	-	-	-	-	-	0.503	0.432	0.363
اجمالي الديون	21.821	17.191	5.603	5.606	5.585	5.413	5.560	4.405	3.637

Sources :

- Bank of Alegria : bulletin statistique trimestriel, N° 11, septembre 2010, P 16, Disponible sur le lien électronique : http://www.bank-of-algeria.dz/Bulletin_11a.pdf (05/06/2013).
- Bank of Alegria : bulletin statistique trimestriel, N° 21, mars 2013, P 16, Disponible sur le lien électronique : http://www.bank-of-algeria.dz/Bulletin_21f.pdf (05/06/2013).

5- الأثر على سعر الصرف: سعر الصرف هو السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملات دول أخرى، والجدول رقم 09 يبين تطور سعر صرف الدينار مقابل اليورو والدولار.

الجدول رقم 09 تطور سعر صرف الدينار مقابل اليورو والدولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر الصرف مقابل الدولار	72.0659	73.3627	72.6464	69.3656	64.5684	72.6460	74.4041	72.8537	77.5519	/
سعر الصرف مقابل اليورو	89.6423	91.3014	91.2447	94.9973	94.8622	101.2990	99.1927	102.2154	102.1627	112.7988

Sources :

- Bank of Alegria, bulletin statistique trimestriel, N° 06, mars 2009, P 20, Disponible sur le lien électronique : http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_06.pdf (05/06/2013).
- Bank of Alegria, bulletin statistique trimestriel, N° 21, mars 2013, P 20, Disponible sur le lien électronique : http://www.bank-of-algeria.dz/Bulletin_21f.pdf (05/06/2013).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار قد انخفض خلال الفترة 2008/2006 متأثرا بالأزمة المالية والاقتصادية التي ظهرت في و م أ، كما تراجع سعر صرف الدينار مقابل اليورو تراجع طفيف خلال سنة 2010 متأثرا بالأزمة التي أصابت الاقتصاد الأوروبي، إلا أنه ارتفع سنة 2013 بأكثر نمن 10 % من أجل التحكم في معدل التضخم.

6- الأثر على حصة تداول العملة الورقية M_2:

الجدول رقم 10 تطور حصة تداول العملة الورقية في M_2 الوحدة: %

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حصة تداول العملة الورقية في M2	24	22.6	22.4	21.4	22.1	25.5

Sources : - Disponible sur le site : www.ons.dz (16/12/2013).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حصة تداول العملة الورقية في M_2 قد انخفضت خلال الفترة 2006، 2007 متأثرة بأزمة السيولة التي عرفتها الجزائر نتيجة الآثار غير المباشرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، لترتفع سنة 2008.

ثالثا: الإجراءات والسياسات المتخذة للتقليل من أثار الأزمة على الجزائر

اعتمدت الجزائر على مجموعة من السياسات والبرامج التي تهدف إلى تجنب و تقليل تبعات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية نذكر منها:

1- سياسات اجتماعية: توفير مناصب الشغل عبر عقود عمل غير دائمة حسب المستوى التعليمي لكل فئة وحسب مستويات العمر، فتح العديد من مناصب العمل الدائمة في مجالات حيوية كالصحة والتعليم...الخ، دعم صيغ السكن من خلال استحداث صيغ كثيرة منها السكن الاجتماعي التساهمي LSP، السكن الريفي LR، السكن التساهمي LPL والذي أصبح يعرف باسم السكن الترقوي المدعم LPA، السكن الترقوي العمومي LPP، البيع بالإيجار AADL، و تقديم قروض عقارية تصل إلى 7 ملايين دينار وبمعدلات فائدة منخفضة لشراء أو بناء مساكن، الرفع من أجور العمال والموظفين في جميع القطاعات وبأثر رجعي من سنة 2008، وهذا لتجنب الآثار السلبية الاجتماعية للأزمة التي أدت إلى انتفاضات في العديد من دول العالم سرعان ما تحولت إلى ثورات شعبية كما حدث في تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سوريا ، وقد سبقتهم في ذلك السودان التي انتهى بها الأمر إلى التقسيم إلى قسمين شمال وجنوب.

2- سياسات اقتصادية: توسيع مجالات الدعم من خلال دعم المواد الأساسية واسعة الاستهلاك (الحليب، الحبوب، السكر الزيت....الخ)، دعم الفئات الاجتماعية منخفضة و منعدمة الدخل (الهشة)، من خلال زيادة المنح وتقديم المساعدات، هذا بالنسبة للدعم المباشر أما بالنسبة للدعم غير المباشر فقد وسعت منه الدولة من خلال دعم النشاطات الاقتصادية خاصة المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قطاعات أخرى كالفلاحة والأنشطة الفلاحية، إضافة إلى توفير 100 محل لكل بلدية وبعد أن فشلت السياسة المنتهجة من قبل الدولة في توزيعها على أساس مهني (شهادات مهنية حرفية)، أصبح توزيعها على أساس تجاري. تقديم قروض مدعمة للشباب للاستثمار حسب اختصاص كل واحد في مجال وإطار معين، توفير تسهيلات لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة. تقديم تسهيلات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية

المباشرة، إلغاء الفوائد على القروض كخطوة لتشجيع الشباب على الاستثمار. فرض رقابة أكثر على المال العام ومحاربة الفساد والتبذير.

3- سياسات مصرفية:

- تخفيض معدلات الفائدة المفروضة على القروض العقارية بغرض تشجيع الادخار والمنتجات المالية وتقليل الاستهلاك؛
- مطالبة المؤسسات بضرورة تطبيق النظام المحاسبي الذي يتماشى مع المعايير الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي الجديد؛
- إلغاء القروض الاستهلاكية، واقتصار منح القروض للأفراد على شكل قروض عقارية؛
- تسهيل إجراءات الحصول على القروض.

إضافة إلى إجراءات أخرى تتعلق بـ:

- برنامج الإصلاح والتنمية الذاتية: اعتمدت الجزائر مع بداية سنة 2001 على مجموعة من المخططات الإصلاحية (البرنامج الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج الخماسي الأول التكميلي لدعم النمو 2005-2009، البرنامج الخماسي الثاني لتوطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 التي مست شتى المجالات معتمدة في ذلك على سياسة التمويل الداخلي لمعالجة العجز الموازني خاصة مع توفر الموارد المالية الناتجة عن تراكم مداخيل المحروقات.
- الاعتماد على سياسة تقشفية: إن تراجع الطلب على البترول أدى إلى انخفاض أسعاره نتيجة للآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أصابت الاقتصاد العالمي بركود اقتصادي، لذلك اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إتباع سياسة اتفاقية تقشفية.
- كما ساهمت الجزائر في حل الأزمة على المستوى العالمي من خلال مساهمتها في زيادة قدرة الإقراض لصندوق النقد الدولي بـ 5 ملايين دولار أمريكي.

وتبقى هذه الإجراءات ناقصة وغير كافية لذلك يستوجب على السلطات اتخاذ حزمات أخرى من الإصلاحات والسياسات التي من شأنها أن تساهم في حماية وتنشيط وتفعيل الاقتصاد الوطني من خلال:

- محاربة الفساد وتبذير المال العام: لا بد من حماية المال العام ومنع عمليات التبذير والاختلاس والملاحظ هو انتشار رهيب لعمليات السرقة، والتبذير، والاختلاس، بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، نذكر منها على سبيل المثال (إفلاس بنك الخليفة، فضائح شركة سوناطراك،...الخ)، لذلك يستوجب تشديد عمليات الرقابة الداخلية والخارجية على المال العام، وكذا تشديد العقوبات في حق المتسببين في اختلاس أو تبذير المال العام؛
- تنويع مصادر الصادرات: من خلال إيجاد بدائل جديد ودائمة، لثروة المحروقات الزائلة، وقد تكون هذه البدائل في مجالات عديدة التي تمتلك فيها الجزائر مقومات هائلة كالفلاحة والصيد البحري، والسياحة، الصناعات الغذائية....الخ؛
- إدخال اصلاحات جذرية على جميع القطاعات العاجزة والتي لا تحقق إنتاجية ولا تتماشى مع متطلبات العصر؛
- على الجزائر إنشاء صندوق سيادي يكلف بتطوير بحالات التنمية الاقتصادية، ويكون مدعم بمجلس مراقبة مكون من مجموعة من الخبراء والاقتصاديين[8]، وهذا ما حث عليه مؤخرا مستشار صندوق الاقتصاد الكلي الأمريكي الخبير كمال بن كوسة في محاضرة ألقاها بجامعة الجزائر 03،[9] من خلال إنشاء صندوق سيادي لاستغلال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، من خلال شراء أسهم شركات في قطاعات تحتاجها الجزائر خاصة المتعلق بالتكنولوجيا في الدول الأوروبية التي تعاني من الأزمة، وفي المقابل حذر الخبير من الاستمرار في تبذير المال العام وفي استمرار زيادة عجز الميزانية العامة خاصة في ظل التطورات المتعلقة بـ :التأخر التكنولوجي والاعتماد الكلي على المحروقات، وزيادة الضغط الديمغرافي، واتساع الهوة بين السلطة والشعب، كما أن الجزائر تعاني من التضخم المستورد المرتبط

[8] صاولي مراد، **الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على الدول العربية**، مركز الدراسات الإقليمية، ص 6.

[9] محاضرة كمال بن كوسة بعنوان: répercussion de la crise économique internationale sur l'économie Algérienne éléments de réflexion، جامعة الجزائر 03، 2013/04/27.

بواردات الجزائر من الدول التي تعاني تضخما شديدا، الأمر الذي سينعكس سلبا على القدرة الشرائية للجزائريين؛

- ضرورة التوقف عن منح القروض الربوية المسببة للأزمات واستبدالها بالصيغ الإسلامية التي أثبتت نجاعتها.

خـاتمة:

إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي عرفها العالم تسببت في إفلاس البنوك والمؤسسات وأدت إلى ركود اقتصادي عالمي، اختلفت أثارها من دولة إلى أخرى، وقد انتقلت الأزمة إلى الجزائر عبر قنوات غير مباشرة وأثرت بصفة غير مباشرة على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وعلى القطاع المصرفي الجزائري، مما أدى بالدولة إلى اتخاذ إجراءات وتدابير مختلفة لاحتواء الوضع والتحكم في حجم أثاره.

على ضوء الدراسة المنجزة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- مرت الأزمة في تطورها بأربع مراحل أزمة عقار، أزمة مالية، أزمة اقتصادية، أزمة بطالة؛
- تأثر الاقتصاد الوطني بصفة غير مباشرة بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وذلك بسبب اعتماده على المحروقات؛
- تأثر كل من الودائع الجارية ولآجل للقطاع العام وإجمالي الودائع، الاحتياطي الإجباري، معدل سوق ما بين البنوك، الكتلة النقدية M_2 وحصة العملة الورقية منها، الديون قصيرة الأجل، سعر صرف الدينار مقابل اليورو والدولار بنسب متوسطة بإفرازات الأزمة؛
- لم يتأثر كل من المعروض النقدي بمعناه الواسع، الودائع الجارية ولآجل للقطاع الخاص، القروض الممنوحة، معدل إعادة الخصم، سعر الفائدة على الاقتراض وعلى الودائع، الاحتياطات النقدية بالذهب وبدون ذهب، الاحتياطات طويلة الأجل بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛
- اعتمدت الجزائر مجموعة من الإجراءات المصرفية، الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى سياسات انفاقية تعتمد على التخطيط والتقشف للتقليل من أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛

– ساهمت الجزائر في دعم موارد صندوق النقد الدولي لمجابهة الأزمة بمنحه قرض رمزي قدره 5 مليار دولار.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

مقالات:

1- مراد صاولي، الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على الدول العربية ، مركز الدراسات الإقليمية.

2- مداخلات:

3- فوزية غربي، أسباب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية والجزائر، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر لعلوم الإسلامية قسنطينة، 05 – 06 ماي 2009.

4- عبد الرحمان مغاري، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي السابع حول:الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

مواقع إلكترونية:

5- محاضرة كمال بن كوسة بعنوان: répercussion de la crise économique internationale sur l'économie Algérienne éléments de réflexion، جامعة الجزائر 03، 2013/04/27.

6- يوم برلماني حول الأزمة المالية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، 30 -06-2009، متاح على الرابط الالكتروني: -http://www.apn

dz.org/apn/arabic/journees_parlementaires/journee_30_06_09/journee_30_06_2009.htm

المراجع باللغة الأجنبية:

مؤلفات:

7- Hyun-Sung Khang, surviving the Third Wave, Journal of Finance and Development, V46, N4, December 2009.

8- Mai Chi Dao and Prakash Loungani, The Tragedy Of Unemployment, Journal of Finance and Development, V47, N4, December 2010.

مواقع إلكترونية:

9- Banque d'Algérie, Disponible sur le lien électronique : http://www.bank-of-algeria.dz/ (05-06-2013).

10-Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, Edition 2012

11-Disponible sur le lien électronique :
http://www.algeria.kpmg.com/fr/Documents/Guide%20banque.pdf (05/06/2013).